روسيا تستعيد ذاكرة "القوة العظمى"

(روز اليوسف، ٣١ أغسطس ٢٠٠٧)

د. نورهان الشيخ

أثار القرار الذى أصدره الرئيس الروسى فلاديمير بوتين منتصف يوليو الماضى بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها تساؤلات عديدة حول عودة الدور العالمى لروسيا، وكذا المواجهة والحرب الباردة مع الولايات المتحدة. فقد كانت الاتفاقية التى وُقعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفى الأطلنطى ووارسو (سابقاً) وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة تأريخاً لنهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وحجر الزاوية فى سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوربى والعالمى.

ولقد جاء قرار الرئيس بوتين احتجاجاً على مضى الولايات المتحدة قدماً فى خطتها لإقامة درع مضاد للصواريخ يتضمن نظام للرادار في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين لاسيما فى الولايات المتحدة على أن الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ لا يمثل تهديداً لروسيا خاصة وأن روسيا نجحت فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخى الأمريكى المزمع انشاءه، والتى أجريت أول تجربة ناجحة لها (الصاروخ توبول–إم – إس إس –١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤، وكان أخر هذه التجارب فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧ عندما أطلقت روسيا صاروخ جديد عابر القارات متعدد الرؤوس من طراز (أر إس ٢٤). إلا إنه يظل للجانب الروسى حججه ومبرراته التى يمكن على ضوئها تفهم القرار الروسى.

أولها، يتعلق بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كونها لاعبا دوليا لايمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى دون مشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في يونيو ٢٠٠٧ قدم بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاءه فى التشيك.

وخلال لقاء بوتين وبوش في ولاية مين في يوليو ٢٠٠٧ اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الانشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا. وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها فى منطقة مازالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية.

ثانيها، عدم توقيع دول حلف الأطلنطى على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا التى وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي بأسطنبول عام ١٩٩٩، والتى تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التى أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروس وقازاقستان واوكرانيا، ورفضت دول حلف الأطلنطى (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "التزامات اسطنبول" أولاً وهى سحب القوات الروسية من مولدوفا وجورجيا المجاورتين لروسيا.

ثالثها، ينبع من منظور أوسع للقيادة الروسية يتعلق بقضية توسيع حلف الأطلنطى وتعزيز قدراته الدفاعية وما يمثله ذلك من تهديد على الأمن القومى الروسى والمصالح الروسية. فعلى حين تم حل حلف وارسو رسمياً فى يوليو ١٩٩١، لم يتم حل حلف الأطلنطى رغم كونه رمزاً للحرب الباردة. ولم تنجح الضغوط الأوربية التى قادتها فرنسا فى ذلك حيث أصرت الولايات المتحدة تدعمها بريطانيا على استمرار الحلف تأكيداً على استمرار دورها الفاعل فى أوربا، وأن هذا الدور لم ينتهى بانهيار الاتحاد السوفيتى. وقامت الولايات المتحدة فى هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف فى فترة ما بعد الحرب الباردة تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفى قمة حلف الأطلنطى مارس ٢٠٠٤ تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية (أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم إن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للإنضمام للحلف، صاحب ذلك تبنى البرلمان الأوكراني قرارا يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. ولم تكتفى الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف ونفوذه تجاه روسيا، وإنما شرعت فى تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضاد للصواريخ. مما جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله

تقريبا في متناول أسلحة حلف الأطلنطى التكتيكية وليس فقط الأسلحة الإستراتيجية. الأمر الذى تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى. وقد عبر الرئيس بوتين عن ذلك وأن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف اليه حلف الأطلنطى حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الارهاب وأسلحة الدمار الشامل".

رابعها، التوتر النسبى الذى ساد العلاقات الروسية الأمريكية منذ مطلع العام الحالى والذى بدأ بالخلافات المتعلقة بإمدادات الطاقة الروسية لأوربا ودول الاتحاد السوفيتى السابق، والتناقض الواضح بين الموقفين الروسى والأمريكى من الملف النووى الإيرانى ورفض روسيا تشديد العقوبات على إيران. فاستخدام موسكو للفيتو لأول مرة منذ عام ١٩٧٢ ضد مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن تطلب فيه من السلطة العسكرية فى ميانمار (بورما سابقا) وقف انتهاكاتها للأقليات، مؤكدة أن أعمال ميانمار لا تعرض الأمن والسلم في المنطقة للخطر. ومروراً بالخلاف حول قضية كوسوفا التى تدار حالياً بوصاية دولية ورفض روسيا لأى تسوية لا تقبلها صربيا الحليف التقليدى لها.

ثم الانتقادات الحادة التى وجهها الرئيس الروسى فلاديمير بوتين للولايات المتحدة يوم ١٠ فبراير فى مؤتمر ميونيخ "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية .. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه". وتحذيره من أن قيادة الولايات المتحدة " لعالم احادى القطب" غير مقبولة، وأدت الى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم". والتى اعتبرها كثير من المحللين بداية لحرب باردة جديدة خاصة عندما وصفها وزير الدفاع الأمريكي أثناء إلقائه كلمته أمام نفس المؤتمر، بأنها "كلام فظ من جاسوس قديم"، مؤكدًا أن تلك الانتقادات ترجع لفترة الحرب الباردة التي كفي العالم منها حرب واحدة فقط".

ومما لاشك فيه أن روسيا تنظر الآن إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فتصريحات الرئيس بوتين هى بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية وتعبيراً عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، وتعبيراً عن الفجوة القائمة بينها وبين الموقف الروسى المتوازن من عديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى

الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل. كما تدرك روسيا أن الوجود العسكري الأمريكى في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الأطلنطى ونشر منظومة صواريخ في عدد من دول أوروبا الشرقية.

ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكى وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية فى العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على إنه عودة لزمن الحرب الباردة أو تغيراً جذرياً فى السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدى الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية. وذلك بالنظر إلى زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة الذى مثل جوهر الحرب الباردة والقوة الدافعة والمحركة لها وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتى وتخلى روسيا عن الشيوعية، وتحول العلاقة مع الولايات المتحدة من الصراع الأيديولوجى إلى "الشراكة الاستراتيجية" القادرة على إحتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى.

فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة والتى تقتصر غالباً على الوسائل الدبلوماسية والسلوك اللفظى، وليس من المتصور أن تتخذ روسيا مواقف تمثل تحول جذرى عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

فتصريحات بوتين هى إنعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد الروسى منذ عام ٢٠٠٠، ونهوض روسيا من كبوتها التى استمرت ما يزيد عن عشر سنوات، انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، وتراجع الدور الروسى دولياً وأقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى فى منطقة كومنولث الدول المستقلة التى هى مجالها الحيوى وأكثر المناطق أهمية لأمنها القومى. فعلى مدى السنوات السبع الماضية، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادى، وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ حوالى ٧% سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً فى الميزان التجارى ١٤٠.٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦. كما بلغ احتياطى روسيا من الذهب والعملات الصعبة ٣٠٩.٥ مليار دولار فى فبراير ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثانى أكبر احتياطى عالمى.

واستطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوربية" ذات عمق آسيوى كما كان عليه الحال فى العهد القيصرى. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٢، ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦ دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذى سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

فى هذا الاطار ترتبط روسيا بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوربية من الصعب التضحية بها حتى فيما يتعلق بأكثر القضايا مساساً بالمصالح الروسية كما حدث فى التدخل الأمريكى فى عدداً من دول الاتحاد السوفيتى السابق لا سيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل ومحاولات التدخل الأمريكى فى القضية الشيشانية ذاتها رغم ما تمثله من أهمية لروسيا.

فالقيادة الروسية تنطلق من وجود "شراكة استراتيجية" مع الولايات المتحدة تمثل توجه عام حاكم فى السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين فى أكثر من مناسبة. إلا إن هذا لا ينفى وجود تناقضات أو اختلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، إنطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعتبره يمس أمنها القومى، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس خصوم يناصبوا بعضهم البعض العداء.

فى هذا السياق يظل هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص البلدان وخاصة روسيا على عدم تجاوز الخلاف بينهما حد المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظى الرافض للسياسة الأمريكية ودون أن يصل الأمر بأى حال من الأحوال حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم فإن أى رهان على موقف روسى رادع تماماً للسلوك الأمريكى هو تصور خاطئ طالما ظلت السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية والسلوك اللفظى لا يردعان القوة العسكرية ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية. ولعل موقف روسيا من الاحتلال الأمريكى للعراق لهو مثالاً واضحاً وغير قابل للجدل على الطرح السابق.

د. نـورهان الشيـخ
أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة